مضيق هرمز في ظل التنافس الأمريكي–الصيني–الروسي: جيوسياسية نقاط الاختناق البحرية وإعادة تشكيل النظام الدولي[1]

The Strait of Hormuz Amid U.S.-China-Russia Rivalry: The Geopolitics of Maritime Chokepoints and the Reshaping of the International Order

Ikram Amharache اكرام امهرش

طالبة باحثة بسلك الدكتوراه

تخصص العلاقات الدولية

جامعة مُحَمَّد الأول، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، مختبر القانون العام والعلوم السياسية، وجدة –المغرب،

amharache.ikram@gmail.com

ملخص

يعالج هذا المقال الأهمية الجيوسياسية لـ مضيق هرمز بوصفه إحدى أكثر نقاط الاختناق البحرية حساسية في النظام الدولي المعاصر، نظراً لدوره المحوري في تأمين تدفقات الطاقة العالمية وربط الأسواق الآسيوية والأوروبية. ويركز على تحليل طبيعة التنافس الاستراتيجي بين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية الصين الشعبية والاتحاد الروسي داخل هذا الفضاء البحري الحيوي، من خلال تفكيك رهانات النفوذ العسكري والاقتصادي والسياسي التي تحكم سلوك هذه القوى. كما يبرز المقال كيف تحولت الجغرافيا البحرية من مجرد ممرات تجارية إلى أدوات لإعادة إنتاج القوة وإعادة تشكيل موازين النظام الدولي. ويخلص إلى أن التنافس حول مضيق هرمز لا يعكس فقط صراعاً على الطاقة والممرات الاستراتيجية، بل يجسد أيضاً انتقال النظام الدولي من مرحلة الهيمنة الأحادية إلى دينامية تعددية قطبية تتسم بتزايد التشابك والتنافس بين القوى الكبرى.

الكلمات المفتاحية: مضيق هرمز، الجيوسياسية، التنافس الدولي، الأمن البحري، نقاط الاختناق، التعددية القطبية.

Abstract

This article examines the geopolitical importance of the Strait of Hormuz as one of the most sensitive maritime chokepoints in the contemporary international system, owing to its pivotal role in securing global energy flows and connecting Asian and European markets. It focuses on analyzing the nature of the strategic competition among the United States of America, the People's Republic of China, and the Russian Federation within this vital maritime space by examining

[1] "Ce travail est soutenu par le CNRST dans le cadre du Programme « PhD-Associate Scholarship – PASS ».

the military, economic, and political stakes that shape the behavior of these major powers. The article also highlights how maritime geography has evolved from being merely a network of commercial routes into an instrument for projecting power and reshaping the balance of the international system. It concludes that the competition over the Strait of Hormuz reflects not only a struggle over energy resources and strategic sea lanes but also the transition of the international system from a unipolar order to an increasingly multipolar dynamic characterized by growing interdependence and strategic rivalry among the major powers.

Keywords: Strait of Hormuz, geopolitics, international competition, maritime security, maritime chokepoints, multipolarity.

مقدمة:

لم تكن الجغرافيا، في أي مرحلة من مراحل التاريخ، مجرد إطارٍ ثابتٍ للأحداث، بل ظلت عاملاً تأسيسياً في صياغة مصائر الأمم وتحديد خرائط النفوذ وموازين القوة داخل النظام الدولي. وفي سياق التحولات البنيوية العميقة التي يشهدها العالم اليوم، تبرز بعض الفضاءات الجيوستراتيجية باعتبارها نقاط ارتكاز حاسمة تتقاطع عندها المصالح السيادية والرهانات الاقتصادية والاعتبارات الأمنية، بما يجعلها موضوعاً دائماً للتنافس الدولي. ويأتي مضيق هرمز في صدارة هذه الفضاءات، بوصفه أحد أهم الممرات البحرية ذات الأثر المباشر في استقرار التجارة الدولية وأمن الطاقة العالمي، حيث تمر عبره نسبة معتبرة من صادرات النفط والغاز، مما يمنحه مكانة مركزية في معادلات الأمن الجماعي والاقتصاد السياسي الدولي. ويتسم هذا المضيق بحساسية جيوسياسية استثنائية، بحكم موقعه الفاصل بين الخليج العربي وخليج عُمان، وخضوعه للسيادة المشتركة بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية وسلطنة عُمان، بما يجعله عنصراً حاسماً في استمرارية سلاسل الإمداد الاستراتيجية العالمية.

وتتجاوز أهمية هذا المضيق بعده الجغرافي الصرف، لتتجسد فيه بوضوح العلاقة المركبة بين القانون الدولي للبحار، والتوازنات الجيوسياسية، واستراتيجيات الردع والهيمنة، وهو ما يتسق مع الطرح النظري لألفريد ثاير ماهان حول الارتباط العضوي بين القوة البحرية وإنتاج النفوذ الدولي، باعتبار التحكم في الممرات البحرية الحيوية شرطاً لازماً لصياغة موازين القوة بين الأمم. ومن هذا المنطلق، يغدو مضيق هرمز ليس فقط ممراً بحرياً حيوياً، بل مختبراً قانونياً وسياسياً تتقاطع داخله إرادات القوى الكبرى، وعلى

رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية الصين الشعبية والاتحاد الروسي، في سياق يعكس التحول التدريجي من أحادية القطبية إلى بنية دولية أكثر تعقيداً وتعدداً في مراكز القوة[1].

وتؤطر أهميته القانونية قواعد اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982 التي كرّست مبدأ حرية الملاحة والمرور العابر، غير أن واقعه العملي يكشف عن تداخل معقد بين الشرعية القانونية ومنطق التوازنات الاستراتيجية. وفي هذا السياق، فإن التحكم في هذه المفاصل الجغرافية يمثل ركناً أساسياً في هندسة النفوذ العالمي، وهو ما يفسر تحوّل مضيق هرمز إلى فضاء تتقاطع فيه رهانات الردع، والمصالح الاقتصادية، وصراعات إعادة توزيع القوة داخل النظام الدولي.[2]

وإذا كان الإطار القانوني الدولي قد رسم لمضيق هرمز مكانة واضحة بوصفه ممراً مائياً يخضع لنظام المرور العابر المكرّس في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، فإن المتابعة الدقيقة لتطورات الأحداث في المضيق خلال السنوات الأخيرة، وصولاً إلى المعطيات الراهنة لعام 2026، تكشف عن انزياح تدريجي عن هذا الإطار النظري نحو ممارسات تتجاوز حرفية النص دون أن تُخالفه صراحةً. فالدول المتنازعة على النفوذ في هذا الممر الحيوي لم تعد تستهدف تعطيل الملاحة بالمعنى التقليدي للحصار أو الإغلاق العسكري المباشر، الذي يستوجب تكييفاً قانونياً صريحاً كعمل عدائي، بل تتجه إلى توليد حالة من الغموض الاستراتيجي المحسوب، تُمارَس فيها صور متعددة من الضغط غير المباشر: من التشويش الإلكتروني على أنظمة الملاحة، إلى المضايقات البحرية المؤقتة، وصولاً إلى التهديد الضمني الذي يُبقي حق المرور العابر قائماً نظرياً، فيما يُفرغه من فعاليته العملية. وهو ما يجعل عام 2026 محطة دالة تُجسّد بوضوح هذا التحوّل من الالتزام الحرفي بالنص القانوني إلى الإفراغ التدريجي لمضمونه، بما يستدعي تفكيكاً دقيقاً لمنطق هذا الانزياح وأسبابه ومآلاته.[3]

ينطلق هذا المقال من فرضية مفادها أن مضيق هرمز لم يعد مجرد ممر بحري حيوي لتدفقات الطاقة العالمية، بل تحوّل إلى نقطة اختناق جيوسياسية مركزية تعكس عمق التنافس الاستراتيجي بين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية الصين الشعبية والاتحاد الروسي، في سياق التحولات البنيوية التي يشهدها النظام الدولي ويعاد فيها رسم خرائط النفوذ وتوازنات القوة على نحو متسارع. فالمضيق، الذي ظل لعقود يُختزل في وظيفته الاقتصادية بوصفه شرياناً لتصدير النفط والغاز، بات اليوم يتجاوز هذا البعد الوظيفي الضيق ليتحول إلى ساحة تتقاطع فيها استراتيجيات الردع، ورهانات الأمن البحري، ومنطق إعادة التموضع الجيوسياسي للقوى الكبرى، بما يجعل من دراسته مدخلاً منهجياً مهماً لفهم آليات التحول في بنية النظام الدولي المعاصر.

[1] - Alfred Thayer Mahan, The Influence of Sea Power upon History, 1660–1783, (Boston: Little, Brown and Company, 1890)، pp. 25-30.

[2] - Zbigniew Brzezinski, The Grand Chessboard: American Primacy and Its Geostrategic Imperatives, (New York: Basic Books, 1997), p. 38.

[3] - Rimouche Sofiane, "The Strait of Hormuz: A Study in Geopolitical Rivalry and International Law," Legal and Political Research 11, no. 1 (June 2026),p.496.

وتتمحور الإشكالية الرئيسية لهذا المقال حول التساؤل الآتي:" ***إلى أي مدى يعكس التنافس على مضيق هرمز التحوّل من النظام الأحادي القطبية إلى نظام دولي متعدد الأقطاب، قائم على إعادة توزيع النفوذ عبر التحكم في نقاط الاختناق البحرية؟"*** ويتفرع عن هذا التساؤل المحوري جملة من الأسئلة الفرعية التي تُغني التحليل وتُعمّقه:

- **ما هي الآليات القانونية والعملية التي توظفها القوى الكبرى لفرض حضورها داخل هذا الممر دون الانزلاق إلى مواجهة عسكرية مباشرة؟**
- **وإلى أي حد يظل النظام القانوني الدولي، المُكرَّس في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، قادراً على ضبط هذه التفاعلات المتصاعدة وتأطيرها قانونياً في ظل تنامي صور الغموض الاستراتيجي؟**
- **وما هي الانعكاسات المحتملة لهذا التنافس على معادلة أمن الطاقة العالمي واستقرار سلاسل الإمداد الدولية؟**

وتفترض الدراسة، في هذا السياق، أن الأهمية المتزايدة للمضيق لا تنبع فقط من قيمته الاقتصادية أو موقعه الجغرافي الاستثنائي، بل تمتد لتشمل كونه فضاءً لإعادة إنتاج موازين القوة الدولية، حيث تسعى القوى الكبرى إلى توظيفه كأداة للردع، ووسيلة لتأمين المصالح الاستراتيجية، وآلية لإعادة تشكيل هندسة الأمن العالمي بما يخدم مشاريعها التوسعية والدفاعية على المدى البعيد. فالولايات المتحدة تنظر إلى المضيق من زاوية الحفاظ على هيمنتها البحرية التقليدية وضمان تدفق الطاقة لحلفائها، في حين تسعى الصين إلى تأمين بدائل استراتيجية لطرق إمدادها من الطاقة بعيداً عن أي اختناق محتمل، أما روسيا فتجد في هذا المضيق ورقة ضغط إضافية ضمن استراتيجيتها الأوسع لمواجهة العزلة الدولية وتوسيع شراكاتها مع طهران.

ومن ثمّ، فإن فهم ديناميات التنافس داخل هذا المضيق لا يقتصر على رصد الأحداث العابرة أو ردود الفعل الظرفية، بل يتيح قراءة أعمق للتحولات الجيوسياسية الراهنة، خاصة ما يتعلق بإعادة تعريف العلاقة العضوية بين القوة البحرية، وأمن الطاقة، وبنية النظام الدولي الناشئ. ومن ثم، فإن دراسة مضيق هرمز لم تعد تقتصر على تحليل نزاع إقليمي حول ممر بحري استراتيجي، بل أصبحت مدخلاً لفهم التحولات العميقة التي يشهدها النظام الدولي وإعادة توزيع القوة في القرن الحادي والعشرين.

هيكلية البحث

يقسم البحث إلى مبحثين رئيسيين، وذلك على النحو الآتي:

- **المبحث الأول: الإطار النظري والجيوستراتيجي لمضيق هرمز**

المطلب الأول: المقاربات النظرية لجيوبوليتيك الممرات البحرية في استراتيجيات القوى الكبرى (مدرستا ماهان وماكيندر)

المطلب الثاني: الأبعاد الجيوستراتيجية لمضيق هرمز (الطاقة، العسكري، السياسي) ودورها في معادلة الأمن الدولي

- **المبحث الثاني: التنافس الأمريكي–الصيني–الروسي في مضيق هرمز بين الثغرات القانونية وإعادة تشكيل النظام الدولي**

المطلب الأول: الثغرات التفسيرية في اتفاقية قانون البحار 1982 وتحوّلها إلى أداة لإدارة الصراع الهجين(Lawfare)

المطلب الثاني: مضيق هرمز ومسار الانتقال من الأحادية القطبية إلى التعددية القطبية

المبحث الأول: الإطار النظري والجيوستراتيجي لمضيق هرمز

لا تنبع الأهمية الاستراتيجية لمضيق هرمز من سعته الجغرافية أو من حجم القوى المتنافسة عليه فحسب، بل من طبيعته الفيزيائية بوصفه ممراً ضيقاً لا بديل حقيقياً عنه ضمن شبكة الممرات البحرية العالمية. وتزداد هذه الأهمية بالنظر إلى الموقع الجيوسياسي للدول المطلة عليه، وفي مقدمتها دول الخليج العربي وإيران، التي تمثل أحد أهم مراكز إنتاج وتصدير الطاقة على المستوى العالمي، فضلاً عن الدور الحيوي الذي يؤديه المضيق في تأمين حركة التجارة الدولية وضمان حرية الملاحة البحرية.

كما يكتسب المضيق عمقاً تاريخياً خاصاً، إذ ظل عبر مختلف المراحل محلاً للتنافس والصراع ومحاولات الهيمنة من جانب القوى الإقليمية والدولية. وبخلاف الموانئ أو الطرق التجارية التي يمكن تحويلها نحو مسارات بديلة، يفرض الضيق الجغرافي لهذا المضيق مروراً إجبارياً لكميات هائلة من الطاقة العالمية عبر معبر واحد محدود، وهو ما يحوّل «الندرة المكانية» ذاتها إلى مصدر مستقل للقوة السياسية، لا يرتبط بالضرورة بحجم الفاعل المتحكم فيها أو بقدراته العسكرية المطلقة. وبهذا المنطق، يكفي التحكم في «العنق الضيق» نفسه، لا في كامل المجال البحري، لامتلاك أداة ضغط ذات أثر دولي مباشر، بما يفسر قدرة الفاعلين الإقليميين على إنتاج معادلات ردع غير متناظرة في مواجهة قوى دولية تفوقهم من حيث الإمكانات العسكرية والاقتصادية.[1]

وتندرج هذه الخصوصية ضمن ما كرسته الأدبيات الجيوبوليتيكية الكلاسيكية حول العلاقة بين الجغرافيا والهيمنة. فقد بيّن ألفريد ثاير ماهان أن السيطرة على البحار لا تتحقق فقط عبر امتلاك الأساطيل البحرية، بل من خلال التحكم في خطوط الملاحة والممرات التجارية الحيوية، باعتبارها الأعصاب الحقيقية للقوة الاقتصادية والعسكرية للدول. وضمن هذا المنطق، لا يمثل مضيق هرمز مجرد نقطة عبور، بل حلقة مركزية في البنية البحرية للنظام الاقتصادي العالمي، لأن التحكم فيه يعني التأثير المباشر في تدفقات الطاقة التي تشكل العمود الفقري للاقتصاد الصناعي الحديث.

غير أن القراءة الجيوبوليتيكية المعاصرة تتجاوز التصور الكلاسيكي للسيطرة البحرية نحو إدراك أكثر تعقيداً لطبيعة القوة، حيث لم تعد الهيمنة تقاس فقط بالاحتلال أو الانتشار العسكري المباشر، وإنما بامتلاك القدرة على التأثير في الفضاءات الحرجة التي تعتمد عليها القوى الأخرى في استمرارية مصالحها الحيوية. ومن هذا المنظور، يتحول مضيق هرمز إلى نموذج مكثف لما يعرف بـ"نقاط الاختناق الاستراتيجية"، أي تلك الممرات التي يؤدي تعطيلها أو تهديدها إلى إنتاج آثار متسلسلة تتجاوز المجال الإقليمي نحو الاقتصاد العالمي بأكمله.

وتتجلى هذه المركزية بوضوح في الوظيفة الطاقية للمضيق، إذ يشكل البوابة البحرية الأساسية لصادرات النفط والغاز القادمة من دول الخليج نحو الأسواق الآسيوية والأوروبية والأمريكية. وهذه الوظيفة لا تمنحه فقط قيمة اقتصادية مباشرة، بل تجعله جزءاً من البنية التحتية للأمن الطاقي العالمي، بحيث يصبح استقرار النظام الاقتصادي الدولي نفسه رهيناً باستمرارية التدفقات التي

[1]- كرار عباس متعب فرج، "الأبعاد الاستراتيجية للتأثير الدولي لمضيق هرمز: دراسة مستقبلية"، مجلة دراسات إقليمية، المجلد 15، العدد 48، نيسان 2021، ص.83.

تمر عبره. فكل اضطراب في هذا الممر ينعكس فوراً على أسعار الطاقة، وتكاليف النقل البحري، وأسواق التأمين، وسلاسل الإنتاج الصناعي، بما يحول المضيق إلى متغير مؤثر في الاستقرار المالي العالمي.

لكن اختزال هرمز في بعده الاقتصادي يظل قاصراً عن استيعاب كامل قيمته الاستراتيجية، لأن هذا الممر يشكل أيضاً مجالاً مكثفاً للعسكرة الدولية. فالجغرافيا الضيقة للمضيق تمنحه قابلية عالية للتحول إلى مسرح للردع البحري، حيث تصبح القدرات العسكرية المرتبطة بالمراقبة، والإغلاق، والتعطيل، أكثر فعالية من الانتشار العسكري واسع النطاق. وبهذا المعنى، فإن المضيق يجسد ما يمكن تسميته بـ"جغرافيا الردع"، حيث تتحول المساحة المحدودة إلى أداة لإنتاج تأثيرات استراتيجية واسعة النطاق.

وفي السياق الدولي الراهن، تتضاعف أهمية مضيق هرمز بفعل التحول البنيوي الذي يشهده النظام الدولي، من مرحلة الأحادية القطبية إلى مرحلة التعددية المتنافسة. فلم يعد المضيق مجرد فضاء إقليمي مرتبط بصراعات الخليج، بل غدا نقطة تقاطع مباشرة بين استراتيجيات القوى الكبرى. فالولايات المتحدة تنظر إليه كجزء من هندستها البحرية لضمان حرية الملاحة والحفاظ على هيمنتها البحرية العالمية، في حين تعتبره الصين ممراً حيوياً لأمنها الطاقي واستمرارية مشروعها الاقتصادي العالمي، بينما تسعى روسيا إلى توظيفه ضمن منطق إعادة التوازن الجيوسياسي مع الغرب[1].

ومن هذا المنطلق، يقتضي فهم الموقع المحوري لمضيق هرمز الانتقال من النظر إليه كمعطى جغرافي ثابت إلى استيعابه كأداة جيوستراتيجية متعددة الأبعاد، تتقاطع داخلها رهانات الطاقة بوصفها الوظيفة الاقتصادية الأصلية للمضيق، والرهانات العسكرية المرتبطة بإدارة هذا الضيق الجغرافي كميدان للردع وموازين القوى البحرية، والرهانات السياسية التي تحوّل التهديد بتعطيل الملاحة إلى أداة ضغط تفاوضي بين الفاعلين الدوليين والإقليميين. وهي أبعاد لا تنفصل عن منطق الندرة الموضعية التي تأسست عليها أهمية المضيق، بل تشكل تجلياتها العملية المتعددة.

وعليه، يتناول هذا المبحث في مطلبه الأول الأسس النظرية لجيوبوليتيك الممرات البحرية ضمن استراتيجيات القوى الكبرى، انطلاقاً من مفهوم الاختناق الاستراتيجي ومنطق الندرة الموضعية بوصفهما مدخلاً تفسيرياً لفهم القيمة الاستثنائية لمضيق هرمز، على أن يخصص مطلبه الثاني لتحليل الأبعاد الجيوستراتيجية الثلاثة للمضيق — الاقتصادية، العسكرية، والسياسية — ودورها في معادلة الأمن الدولي، تمهيداً للانتقال في المبحث الثاني إلى التحليل التطبيقي لتجليات التنافس الأمريكي والصيني والروسي حوله وانعكاساته على إعادة تشكيل النظام الدولي.

[1]- يستند هذا الادعاء إلى الممارسة الأمريكية الثابتة لـ"عمليات حرية الملاحة" عبر المضيق ودوريات الأسطول الخامس. انظر: Council on Foreign Relations, The Strait of Hormuz: A U.S.-Iran Maritime Flash Point, June 2026؛ كما أن واشنطن اعتبرت حرية الملاحة مصلحة حيوية دائمة، بما يهيئ الأرضية لمواجهة محتملة إذا حاولت إيران إغلاق الممر الملاحي. انظر أيضا:

Sigit and Alexander Texas Meresin, "China's Geopolitical Strategy in the Strait of Hormuz," Chinese Journal of International Review 2, no. 2 (December 2020): p.4, https://doi.org/10.1142/S2630531320500092 .

المطلب الأول: المقاربات النظرية لجيوبوليتيك الممرات البحرية في استراتيجيات القوى الكبرى (مدرستا ماهان وماكيندر)

لا يمكن فهم التنافس الدولي الراهن على مضيق هرمز بمعزل عن الأطر النظرية الكلاسيكية التي أسست لعلم الجيوبوليتيك الحديث، والتي شكلت منذ نهاية القرن التاسع عشر المرجعية الفكرية التي توجه سلوك القوى الكبرى تجاه الممرات البحرية والمجالات الجغرافية الحيوية.وتتقاسم هذه المرجعية اتجاهان نظريان متمايزان، يكاد كل منهما يمثل قطباً فكرياً مستقلاً في تفسير العلاقة بين الجغرافيا والقوة: الاتجاه الأول يتمثل في مدرسة القوة البحرية" التي أسسها الأدميرال الأمريكي الفريد ثاير ماهان، والاتجاه الثاني يتمثل في مدرسة قلب الأرض" التي صاغها الجغرافي البريطاني هالفورد ماكيندر. وعلى الرغم من اختلاف منطلقات هذين الاتجاهين، فإن كليهما يوفر أدوات تحليلية ضرورية لفهم الأهمية الاستثنائية التي يحتلها مضيق هرمز في استراتيجيات القوى الكبرى المعاصرة.

أولاً: مدرسة ماهان والقوة البحرية بوصفها أداة للهيمنة الدولية

يُعد الفريد ثاير ماهان (1840–1914) المؤسس الفعلي لنظرية القوة البحرية الحديثة، وذلك من خلال كتابه المرجعي "تأثير القوة البحرية على التاريخ، 1660–1783" الذي نشره عام 1890[1]. وتقوم الفرضية المركزية لهذا الكتاب على أن السيادة الدولية لا تكتمل دون التحكم في طرق التجارة البحرية، باعتبار أن الهيمنة على البحار هي الشرط الضروري لتحقيق العظمة السياسية والاقتصادية للأمم. فقد خلص ماهان بعد دراسته لتاريخ القوى البحرية الأوروبية، إلى أن التفوق البحري كان العامل الحاسم في تحديد مصير الإمبراطوريات، بما يجعل بناء أسطول بحري قوي ضرورة استراتيجية لا غنى عنها لأي دولة تسعى إلى مكانة عظمى[2].

وقد كان لهذه النظرية تأثير مباشر وفوري على صناعة القرار السياسي والعسكري في عدد من الدول الكبرى؛ فقد تبناها الرئيس الأمريكي ثيودور روزفلت ومستشاروه، ودفعت الكونغرس الأمريكي إلى إصدار قانون البوارج الحربية لعام 1890 الذي أسس لبناء أسطول أمريكي حديث، كما أثرت بعمق في الإمبراطور الألماني فيلهلم الثاني الذي حرص على أن يقرأها كبار ضباطه البحريين، فضلاً عن تأثيرها في الاستراتيجية البحرية الفرنسية واليابانية في مطلع القرن العشرين[3].

ووفقاً لهذا المنطق النظري، فإن أي تهديد لحرية الملاحة في ممر بحري حيوي كمضيق هرمز يُعدّ، من منظور الاستراتيجية البحرية الأمريكية المعاصرة، تهديداً مباشراً للسلم والاستقرار الدوليين، بما يبرر استمرار الانتشار العسكري الأمريكي في المنطقة عبر الأسطول الخامس، ويحوّل المضيق من معطى جغرافي طبيعي إلى أداة لشرعنة التدخل الدولي وضمان الهيمنة البحرية. فالمنطق

[1] - Alfred Thayer Mahan, The Influence of Sea Power upon History,op.cit, p. 1.

[2] محمد السيد سليم، نظريات العلاقات الدولية، القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، 2009، ص 145.

[3] - Jon Tetsuro Sumida, Inventing Grand Strategy and Teaching Command: The Classic Works of Alfred Thayer Mahan Reconsidered, Washington D.C., Woodrow Wilson Center Press, 1997, p. 32.

الماهاني يربط بشكل عضوي بين حرية الملاحة والقضايا السياسية الكبرى، إذ يصبح أمن الممرات البحرية رهينة بالتوازنات السياسية الإقليمية والدولية، وأداة ضغط متبادلة بين الفاعلين المتنازعين.

ثانياً: مدرسة ماكيندر والصراع على "قلب الأرض"

في مقابل المنظور البحري الماهاني، قدّم الجغرافي البريطاني هالفورد ماكيندر (1861–1947) رؤية مغايرة جوهرياً، حين قرأ بحثاً بعنوان "المحور الجغرافي للتاريخ" أمام الجمعية الجغرافية الملكية في لندن بتاريخ 25 يناير 1904.وقد أسّس ماكيندر في هذا البحث لما عُرف فيما بعد بـ " نظرية قلب الأرض(Heartland Theory) "، التي طوّرها لاحقاً في كتابه "المثل الديمقراطية والواقع" الصادر عام 1919[1].

وتقوم هذه النظرية على افتراض مغاير لمنطق ماهان، إذ يرى ماكيندر أن التطورات التقنية، وعلى رأسها السكك الحديدية، قد قلّصت من الأهمية النسبية للقوة البحرية لصالح القوى البرية، وأن من يتحكم في "قلب الأرض" (المنطقة الداخلية لأوراسيا الممتدة من أوروبا الشرقية إلى سيبيريا) يمتلك القدرة على التحكم في "الجزيرة العالمية" (أوراسيا وأفريقيا مجتمعتين)، ومن ثمّ التحكم في العالم بأسره. وقد صاغ ماكيندر هذه الفرضية في معادلته الشهيرة الثلاثية: من يحكم أوروبا الشرقية يحكم قلب الأرض، ومن يحكم قلب الأرض يحكم الجزيرة العالمية، ومن يحكم الجزيرة العالمية يحكم العالم[2].

ويوفر هذا المنظور أداة تحليلية مكمّلة لفهم أهمية مضيق هرمز؛ فالمضيق، من هذه الزاوية، يمثل أحد المنافذ الجنوبية الحيوية التي تتيح أو تحول دون وصول القوى البرية الكبرى الصاعدة (الصين وروسيا) إلى المياه الدافئة والمحيطات المفتوحة. وبهذا المعنى، يغدو التحكم في هذا المضيق أداة لتطويق القوى البرية ومنعها من تحقيق "الالتحام" الجغرافي الذي تنبأت به نظرية ماكيندر، في حين تسعى هذه القوى من جهتها إلى تأمين بدائل جغرافية أو طرق إمداد موازية تُحرّرها من رهانات الاختناق البحري التقليدي.

ثالثاً: تكامل المقاربتين في تفسير المنطق الاستراتيجي لمضيق هرمز

على الرغم من أن المنظورين الماهاني والماكيندري يبدوان، في ظاهرهما، متعارضين من حيث الأولوية المعطاة للقوة البحرية أو البرية، فإنهما يتكاملان عملياً في تفسير الموقع المحوري لمضيق هرمز ضمن التنافس الدولي الراهن. فالمضيق يمثل، من منظور ماهان، حلقة أساسية في شبكة الممرات البحرية التي يتعين على القوة البحرية المهيمنة (الولايات المتحدة) تأمينها للحفاظ على نفوذها العالمي؛ ويمثل في الوقت ذاته، من منظور ماكيندر، نقطة تماسّ استراتيجية بين "الجزيرة العالمية" ومحيطها البحري، تتحكم في قدرة القوى البرية الصاعدة على كسر عزلتها الجغرافية والوصول إلى الأسواق والمياه الدولية. وهو ما يفسر إلى حدّ بعيد المنطق المزدوج الذي يحكم سلوك القوى الثلاث الكبرى (الولايات المتحدة، الصين، وروسيا) تجاه هذا المضيق، باعتباره ساحة تتقاطع فيها

[1] - Halford John Mackinder, "The Geographical Pivot of History", The Geographical Journal, Vol. 23, No. 4, April 1904, p. 421.

[2] - Geoffrey Sloan, "Sir Halford Mackinder: The Heartland Theory Then and Now", Journal of Strategic Studies, Vol. 22, No. 2-3, 1999, pp. 18-19.

حسابات الهيمنة البحرية مع رهانات التموضع البري الأوراسي، بما يؤكد استمرار صلاحية هذين الإطارين النظريين الكلاسيكيين في تفسير ديناميات الصراع الجيوسياسي المعاصر على نقاط الاختناق البحرية.[1]

المطلب الثاني: الأبعاد الجيوستراتيجية لمضيق هرمز (الطاقة، العسكري، السياسي) ودورها في معادلة الأمن الدولي

إذا كان المطلب السابق قد أسّس لفهم القيمة الاستراتيجية لمضيق هرمز انطلاقاً من منطق الندرة الموضعية الذي يحوّل الضيق الجغرافي إلى مصدر مستقل للقوة السياسية، فإن هذا المطلب يسعى إلى تفكيك هذه القيمة عملياً من خلال ثلاثة أبعاد متشابكة: البعد الطاقي، والبعد العسكري، والبعد السياسي، باعتبارها التجليات الملموسة لمنطق الندرة هذا، والتي اكتسبت مصداقية واقعية غير مسبوقة في ضوء أحداث الربع الأول من عام 2026.

يمثل مضيق هرمز أهم نقطة اختناق نفطية في العالم؛ فقد كان يعبر عبره، قبل اندلاع أزمة 2026، نحو 20 مليون برميل من النفط ومشتقاته يومياً، أي ما يعادل ربع التجارة البحرية العالمية للنفط الخام تقريباً، فضلاً عن نحو خمس التجارة العالمية للغاز الطبيعي المسال. وتتركز الوجهة الأساسية لهذه التدفقات في الأسواق الآسيوية، حيث تستوعب الصين والهند مجتمعتين قرابة 44% من إجمالي الصادرات النفطية العابرة للمضيق، بينما تبقى الولايات المتحدة أقل عرضة لتداعيات أي اضطراب فيه، إذ لا تتجاوز وارداتها منه نصف مليون برميل يومياً بفعل تصاعد إنتاجها المحلي من النفط الصخري.

وتكمن خطورة هذا الاعتماد البنيوي في محدودية الطرق البديلة؛ فخطوط الأنابيب البرية العابرة للسعودية والإمارات لا توفر سوى طاقة احتياطية محدودة لا تتجاوز بضعة ملايين من البراميل يومياً، وهو ما يجعل أي إغلاق فعلي للمضيق عاجزاً عن التعويض الكامل لفقدان عشرين مليون برميل يومياً. وقد تجسّدت هذه الهشاشة البنيوية بشكل غير مسبوق في أحداث الربع الأول من عام 2026، حين أدى تصعيد المواجهة الأمريكية–الإسرائيلية مع إيران إلى انخفاض حركة الناقلات عبر المضيق بنسبة تجاوزت 90% في الأيام الأولى من الأزمة، وارتفاع أسعار خام برنت من نحو 71 دولاراً للبرميل إلى أكثر من 94 دولاراً في غضون أسابيع قليلة، مع تهديدات إيرانية بتجاوز سقف 200 دولار للبرميل في حال استمرار الإغلاق.

وهو ما يؤكد، بما لا يحتمل اللبس، أن الأمن الطاقي العالمي بات رهينة فعلية بمصير هذا الممر الضيق، بصرف النظر عن أي ضمانات قانونية أو سياسية مسبقة كما لم تقتصر تداعيات الأزمة على أسواق النفط والغاز فحسب، بل امتدت إلى قطاع الشحن البحري وأسواق التأمين والنقل الدولي وسلاسل التوريد العالمية. فقد أدت المخاطر الأمنية المتزايدة إلى ارتفاع تكاليف التأمين على الناقلات العابرة للخليج، وإلى إعادة تقييم الشركات الدولية لمساراتها التجارية، بما عكس الترابط الوثيق بين أمن الممرات البحرية واستقرار الاقتصاد العالمي في عصر العولمة.[2]

---

[1] – "After Hormuz, All Eyes on the Strait of Malacca", Modern Diplomacy, April 24, 2026, available at: https://moderndiplomacy.eu/2026/04/24/after-hormuz-all-eyes-on-the-strait-of-malacca/ (تاريخ آخر تصفح: 2026/06/23).

[2] –International Energy Agency (IEA), Strait of Hormuz, Oil Security and Emergency Response Reports, 2025, p. 2.

ولا تقتصر أهمية مضيق هرمز على أبعاده الاقتصادية فحسب، بل تمتد إلى بعد قانوني بالغ الأهمية، باعتباره أحد المضائق الدولية الخاضعة لقواعد القانون الدولي للبحار. فوفقاً لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982، تتمتع السفن والطائرات بحق المرور العابر عبر المضائق المستخدمة للملاحة الدولية، بما يضمن استمرارية حركة التجارة والطاقة العالمية. غير أن أزمة عام 2026 كشفت حدود الضمانات القانونية عندما تتعارض مع اعتبارات القوة والصراع الجيوسياسي، إذ بدا أن فعالية قواعد حرية الملاحة لا تعتمد فقط على وجودها القانوني، بل أيضاً على قدرة الفاعلين الدوليين على فرض احترامها عملياً في بيئة دولية تتزايد فيها المنافسة الاستراتيجية.

يستمد مضيق هرمز أهميته العسكرية من خصوصيته الجغرافية التي تحوّل القيود المكانية إلى عائق بنيوي أمام القوى البحرية الكبرى؛ فالممرات الملاحية الفعلية الصالحة للناقلات الكبرى لا تتجاوز عرضها ثلاث كيلومترات في كل اتجاه، وسط مضيق لا يزيد عرضه عند أضيق نقاطه عن نحو 33 كيلومتراً، بما يجعل الجغرافيا نفسها كميناً طبيعياً يتيح لفاعل إقليمي محدود القدرات توظيف وسائل قتالية منخفضة التكلفة (الألغام البحرية، الزوارق السريعة، الصواريخ الساحلية) لتعطيل فعالية أساطيل بحرية متفوقة تقنياً وعدديا.

وقد تجسّد هذا المنطق بوضوح في الأحداث الميدانية لعام 2026؛ حيث لجأ الحرس الثوري الإيراني إلى زرع ألغام بحرية في المضيق، ومهاجمة ناقلات تجارية، وإصدار تحذيرات عبر الراديو البحري بمنع أي سفينة من العبور، في حين اضطرت الولايات المتحدة إلى نشر قطع جوية وبرية إضافية (مقاتلات A-10، ومروحيات أباتشي، وآلاف من جنود مشاة البحرية) في محاولة لإعادة فتح المضيق عسكرياً، دون أن تتمكن من ضمان استئناف الملاحة بالمعدلات السابقة لأشهر طويلة. كما فرضت واشنطن حصاراً بحرياً مضاداً على الموانئ الإيرانية ابتداءً من 13 أبريل 2026، في مقابل استمرار الإغلاق الإيراني للمضيق، بما أنتج وضعاً من "الحصار المتبادل" غير المسبوق في تاريخ المنطقة. وهو ما يؤكد أن التفوق العسكري التقليدي لا يكفي وحده لضمان حرية الملاحة في مواجهة استراتيجيات الإنكار المكاني وحرب العصابات البحرية.[1]

يتجاوز مضيق هرمز، في بعده السياسي، وظيفته الاقتصادية والعسكرية الصرفة، ليغدو أداة تفاوضية يوظفها الفاعلون الإقليميون والدوليون على نحو غير متناظر. فبالنسبة لإيران، يمثل التهديد بإغلاق المضيق أو إغلاقه فعلياً ورقة ضغط استراتيجية في مواجهة العزلة الدولية والعقوبات الاقتصادية، تتيح لها فرض تكلفة اقتصادية باهظة على خصومها دون الدخول في مواجهة عسكرية مباشرة متكافئة. وقد تجلّى هذا المنطق بوضوح في إدراج ملف إعادة استقرار الملاحة في مضيق هرمز ضمن مسار تفاوضي سياسي معقّد بين الولايات المتحدة وإيران، بوساطة قطر وباكستان وسلطنة عُمان، بما يعكس انتقال مسألة أمن المضيق من حقل المواجهة العسكرية المباشرة إلى مجال إعادة تنظيم التوازنات الاستراتيجية عبر التفاوض.

وقد مثّلت جولة المباحثات المكثفة المنعقدة في منتجع بورغنشتوك بسويسرا بتاريخ 21 يونيو 2026 تجسيداً عملياً لهذا التحول، بالنظر إلى اقترانها بمعالجة متزامنة لثلاثة ملفات مترابطة وظيفياً: أمن الملاحة في المضيق، والبرنامج النووي الإيراني،

[1] - Sigit & Alexander Texas Meresin, "China's Geopolitical Strategy in the Strait of Hormuz", Chinese Journal of International Review, Vol. 2, No. 2, December 2020, p. 4.

والتصعيد العسكري في لبنان، وهو ما يؤكد اندماج مضيق هرمز ضمن بنية تفاوضية أوسع تتجاوز وظيفته الجغرافية المباشرة لتجعله أداة ضمن معادلات إعادة توزيع القوة الإقليمية والدولية. وعلى الرغم من عدم التوصل إلى مذكرة تفاهم نهائية، فإن الاتفاق على خريطة طريق تفاوضية تمتد لستين يوماً، إلى جانب تفعيل آلية اتصال مباشر بين الطرفين، يكشف عن إدراك متبادل لمركزية المضيق باعتباره متغيراً حاسماً في معادلة الردع والاستقرار الدولي. وفي هذا السياق، فإن تأكيد الجانب الإيراني أن إدارة المضيق ستتم وفق ترتيبات جديدة تختلف عن الوضع السابق للحرب، يعكس توجهاً استراتيجياً يروم تحويل الأزمة إلى مكسب جيوسياسي دائم، من خلال إعادة تعريف شروط النفاذ إلى الممر وتكريس موقع إيران كفاعل وظيفي مؤثر في هندسة الأمن البحري والطاقة العالمية.[1]

وفي المقابل، شكّل التنافس على إدارة هذه الأزمة ساحة لإعادة إنتاج مواقف القوى الكبرى الثلاث؛ فقد سعت الولايات المتحدة إلى حشد تحالف دولي لتأمين الملاحة عبر "البنية الأمنية البحرية الدولية"، بينما استخدمت الصين وروسيا حق النقض داخل مجلس الأمن لإسقاط مشروع قرار يحمّل إيران المسؤولية الكاملة عن الأزمة، مع دعوتهما المتزامنة إلى ضمان حرية الملاحة كـ"مطلب مشترك للمجتمع الدولي". وهو ما يكشف أن مضيق هرمز لم يعد، في بعده السياسي، مجرد ساحة للتدافع الإقليمي، بل غدا مرآة دقيقة لموازين القوى الدولية المتغيرة وأداة لإعادة التموضع التفاوضي بين القوى الكبرى، في مسار تفاوضي لا يزال، حتى لحظة كتابة هذه السطور، مفتوحاً على سيناريوهات متعددة أكثر منه مفصولاً بنتيجة نهائية حاسمة.

وبذلك يتضح أن الأهمية الجيوستراتيجية لمضيق هرمز لا تنبع من كونه ممراً لنقل الطاقة فحسب، بل من كونه فضاءً تتقاطع فيه اعتبارات الأمن والطاقة والقوة والنفوذ السياسي. فالأزمة التي شهدها المضيق خلال عام 2026 أبرزت كيف يمكن لنقطة اختناق بحرية واحدة أن تؤثر في استقرار الأسواق العالمية، وأن تعيد تشكيل حسابات الردع والتفاوض بين القوى الإقليمية والدولية. ومن ثمّ، فإن مضيق هرمز يمثل اليوم أحد أهم المؤشرات على التحول الجاري في بنية النظام الدولي نحو نمط أكثر تعقيداً وتعددية، تتزايد فيه قدرة الفاعلين الإقليميين على التأثير في التوازنات العالمية من خلال التحكم في الممرات الاستراتيجية الحيوية.

المبحث الثاني: التنافس الأمريكي–الصيني–الروسي في مضيق هرمز بين الثغرات القانونية وإعادة تشكيل النظام الدولي

ينتقل هذا المبحث من مستوى التأسيس النظري والوصفي الذي عالجه المبحث الأول إلى مستوى التحليل التطبيقي، ليطرح سؤالاً مغايراً في طبيعته عن الأسئلة التي سبق تناولها: لم يعد السؤال هنا "لماذا يمتلك مضيق هرمز هذه القيمة الاستراتيجية؟"، بل أصبح "كيف تُدار هذه القيمة فعلياً بين قوى دولية متنافسة، وبأي أدوات تُترجَم الحسابات الاستراتيجية إلى ممارسات ميدانية وقانونية ملموسة؟". وهذا التحوّل في طبيعة السؤال يقتضي تحوّلاً موازياً في مستوى التحليل، من التأطير

[1] – Barak Ravid, « Iran Closing Strait of Hormuz over Israeli Attacks on Lebanon », Axios, 20 juin 2026, consulted in 23 juin 2026, https://www.axios.com/2026/06/20/iran-strait-hormuz-closed-israel-lebanon .

المفاهيمي العام إلى رصد الآليات العملية التي توظفها الدول المتنازعة على أرض الواقع، بدءاً من الحقل القانوني وصولاً إلى حصيلته البنيوية على مستوى النظام الدولي.

ولفهم هذا التحوّل، يلزم التذكير بأن أي ممر بحري دولي، بصرف النظر عن أهميته الاقتصادية أو العسكرية، لا يعمل في فراغ مؤسسي، بل يخضع لإطار قانوني دولي يُفترض فيه أن يحدد بدقة حقوق الدول الساحلية وحقوق الدول المستخدمة للممر على نحو متوازن. بيد أن هذا الإطار، حين يصاغ في لحظة تاريخية معينة بحلول توافقية تحاول التوفيق بين مصالح متضاربة، يحمل بالضرورة بذور غموضه التفسيري الخاص؛ فالتسوية القانونية التي تبدو ناجزة عند توقيعها قد تتحول، بعد عقود من تطبيقها في سياقات جيوسياسية متغيرة جذرياً، إلى نص مرن قابل لتعدد القراءات، يستثمره كل فاعل بما يخدم مصالحه الراهنة. وهذا بالضبط ما يحدث مع اتفاقية قانون البحار لعام 1982 في علاقتها بمضيق هرمز؛ فالنص ذاته الذي صُمم لضمان التوازن بين سيادة الدولة المتشاطئة وحرية الملاحة الدولية، يتحول اليوم إلى ساحة تأويل متصارعة، يستخدمها كل طرف لتبرير سلوكه الميداني دون أن يضطر إلى الاعتراف الصريح بانتهاك القانون الدولي.

والملاحَظ أن هذه الآليات التأويلية لا تنحصر في جدل فقهي أو أكاديمي محض بين خبراء القانون الدولي، بل تتحول، حين تُستخدم من قبل دولة متشاطئة تمتلك أدوات الضبط الميداني الفعلي، إلى أداة تشغيلية مباشرة تتيح فرض إجراءات تفتيش أو احتجاز أو تنظيم للحركة الملاحية، دون أن يرتقي ذلك بالضرورة إلى مستوى المواجهة العسكرية المباشرة الشاملة التي يحرص الفاعلون كافة على تجنبها. وهو ما يفسر إلى حد بعيد أن أغلب "الحوادث" المسجلة في المضيق لا تأخذ شكل اشتباكات عسكرية صريحة، بل تتخذ غالباً صبغة تقنية أو إجرائية (احتجاز سفينة بدعوى انتهاكات بيئية، أو طلب توضيح ملاحي، أو تشويش في أنظمة تحديد المواقع)، بما يجعل دراسة هذا التنافس تستوجب الوقوف، أولاً، عند هذا البعد القانوني الكامن، باعتباره الحلقة الوسيطة التي تترجم من خلالها النيات الاستراتيجية إلى وقائع يمكن قياسها وتوثيقها، قبل الانتقال إلى تفسير حصيلتها التراكمية على مستوى النظام الدولي ككل.

وإذا كان المطلب الأول من هذا المبحث سيتكفل بتفصيل هذه الثغرات التأويلية وآليات تحوّلها إلى أداة لإدارة ما يمكن تسميته بـ"الصراع الهجين" أو "الحرب بالوسائل القانونية(Lawfare) "، فإن السؤال الذي يطرح نفسه مباشرة بعد ذلك هو: إلى أين تقود هذه التراكمات التأويلية المتكررة؟ فالإجابة عن هذا السؤال تستدعي الانتقال من مستوى التحليل الجزئي (الحادثة، الإجراء القانوني المنفرد، التصريح السياسي العابر) إلى مستوى التحليل البنيوي الشامل، الذي يربط بين هذه الممارسات المتناثرة وبين مسار أعمق يتعلق بإعادة توزيع مراكز الفعل والتأثير في النظام الدولي برمته.

فالنتيجة المتوقعة لتراكم هذه الممارسات القانونية الملتبسة ليست محايدة، بل تصب في اتجاه محدد: فكل تأويل قانوني جديد يُفرض على أرض الواقع، وكل ترتيب أمني مؤقت يُتفق عليه بين الأطراف المتنازعة، يشكل في الواقع لبنة إضافية في صرح أوسع من إعادة تشكيل توازنات القوة الدولية. فحين تنجح إيران، على سبيل المثال، في فرض تأويل معين لمفهوم "المرور البريء" يخدم مصالحها الأمنية، فإن هذا النجاح التقني الصغير يتحول تراكمياً إلى مؤشر على محدودية قدرة القوى البحرية الكبرى التقليدية

على فرض إرادتها القانونية بشكل مطلق، وهو ما يفتح الباب أمام فاعلين آخرين (الصين، روسيا) لإعادة تموضعهم داخل هذا الفضاء المتنازع عليه، سواء بوصفهم وسطاء، أو ضامنين جزئيين، أو منتفعين اقتصاديين من حالة الغموض القائمة[1].

وهذا الانتقال من المستوى الإجرائي القانوني إلى المستوى البنيوي الدولي هو بالضبط ما يستدعي تخصيص مطلب ثانٍ مستقل لمعالجة العلاقة بين أزمات مضيق هرمز المتكررة ومسار التحول الأعمق الذي يشهده النظام الدولي، من نظام كان محكوماً تاريخياً بمرجعية أحادية واضحة المعالم في توزيع الأدوار والمسؤوليات الأمنية، نحو نظام أكثر تعددية وتشابكاً، تتقاسم فيه قوى متعددة أدوار الضغط والوساطة وإعادة التموضع، دون أن يحسم بعد أي منها معركة الهيمنة الكاملة على هذا الممر الحيوي.

ومن هذا المنطلق، يتناول هذا المبحث، في مطلبه الأول، الثغرات التفسيرية في اتفاقية قانون البحار لعام 1982 وتحوّلها إلى أداة لإدارة الصراع الهجين بين القوى المتنافسة، باعتبارها المدخل الإجرائي الذي يفسر "كيف" تُدار هذه الأزمات تقنياً وقانونياً، على أن يخصص مطلبه الثاني لتحليل مسار مضيق هرمز في سياق الانتقال من الأحادية القطبية إلى التعددية القطبية، باعتباره المستوى التفسيري الأعمق الذي يجيب عن سؤال "إلى أين" تقود هذه التراكمات الإجرائية على مستوى بنية النظام الدولي ذاته، بما يتيح في نهاية المطاف استكمال الإجابة عن الإشكالية المحورية للبحث.

المطلب الأول: الثغرات التفسيرية في اتفاقية قانون البحار 1982 وتحوّلها إلى أداة لإدارة الصراع الهجين (Lawfare)

تكشف المفارقة الجوهرية في الأزمة القانونية لمضيق هرمز عن نفسها بمجرد الوقوف عند سؤال تأسيسي يسبق أي نزاع تأويلي: من هي الدول الملزَمة أصلاً بأحكام اتفاقية 1982 في هذا الملف؟ فالمفارقة أن الفاعلين الرئيسيين في هذا النزاع، إيران والولايات المتحدة، لم يصادقا على الاتفاقية أصلاً؛ فالولايات المتحدة لم تنضم إليها رسمياً وإن اعتبرت أحكامها تعبيراً عن القانون الدولي العرفي الملزم لجميع الدول، في حين أن إيران وقّعت عليها توقيعاً مشروطاً دون أن تصادق عليها رسمياً قط. وهذا يعني أن النزاع لا يدور أصلاً، من زاوية صرفة، حول تأويل نص معاهدة ملزمة للطرفين بالتساوي، بل حول مدى اعتبار قواعد هذه الاتفاقية قانوناً عرفياً دولياً ملزماً حتى للدول غير المصادقة عليها، وهو سؤال قانوني أعمق من مجرد نزاع تفسيري بين بندين من نصها.

ومن هنا تتضح الطبيعة المركبة لـ"الحرب القانونية" (Lawfare) في مضيق هرمز؛ إذ لا يتعلق الأمر بمجرد توظيف النصوص القانونية لتبرير السلوك الاستراتيجي، بل بتسخير حالة الغموض ذاتها التي تحيط بمصدر الإلزام القانوني ونطاقه. فالولايات المتحدة تستند إلى قواعد المرور العابر باعتبارها جزءاً من العرف الدولي، بما يضمن حرية الملاحة العسكرية والتجارية، في حين تتمسك إيران بقراءة سيادية انتقائية للاتفاقية، تُخضع المرور في المضيق لمقتضيات الأمن الوطني والتحفظات التفسيرية المرتبطة

[1] – "فخ ثوسيديدس بين واشنطن وبكين: إدارة التنافس لإنهاء الصراع"، اليوم السابع، 2 يونيو 2026، تاريخ الاطّلاع: 23 يونيو 2026، https://www.youm7.com/story/2026/6/2/فخ-ثوسيديدس-بين-واشنطن-وبكين-إدارة-التنافس-لإنهاء-الصراع-7433161/2

بسيادتها الإقليمية. وبهذا المعنى، يتحول القانون من إطار محايد لتنظيم السلوك الدولي إلى ساحة تنازع استراتيجي تُدار فيها القوة عبر التأويل والانتقاء والاحتجاج القانوني، بما يجعل النص القانوني نفسه جزءاً من بنية الصراع الهجين لا مجرد وسيلة لحله.[1]

ويزداد هذا الإشكال تعقيداً عند ملاحظة أن سلطنة عُمان، الطرف الثالث المتشاطئ بالمضيق، قد اختارت موقعاً قانونياً مغايراً لكليهما؛ فهي، خلافاً لإيران والولايات المتحدة، صادقت فعلياً على اتفاقية 1982، لكنها أرفقت مصادقتها بتصريحات تفسيرية تؤكد "سيادتها الكاملة" على بحرها الإقليمي وتطالب بإذن مسبق لعبور السفن الحربية الأجنبية عبر مياهها، في تعارض جوهري مع ما تنص عليه الاتفاقية ذاتها من استبعاد صريح لإمكانية إضافة تحفظات على نظام المرور العابر بالمضائق الدولية.[2]

وهكذا يتشكل أمامنا مشهد قانوني ثلاثي التراتب على ضفتي مضيق واحد: دولة غير موقّعة تستثمر فراغ الالتزام التعهدي لتبني نظاماً أكثر تقييداً، ودولة موقّعة لكنها تتحفظ بما يتجاوز ما تسمح به الاتفاقية نفسها، وقوة عظمى غير موقّعة تفرض تفسيرها الخاص للعرف الدولي باعتباره ملزماً للجميع رغم عدم انضمامها رسمياً إلى النص الذي تستند إليه.

ولا تنحصر خطورة هذا الغموض القانوني المتراكم في تطبيقاته الراهنة على مضيق هرمز وحده، بل تتجاوزه لتكشف عن منطق أعمق يتعلق باستدامة أداة "التهديد بالإغلاق" بوصفها ورقة ردع قائمة بذاتها، بصرف النظر عن مصير أي اتفاق مؤقت لإعادة فتح الملاحة. فحتى في حال إعادة فتح المضيق فعلياً بموجب تفاهم سياسي، تظل إيران محتفظة بالقدرة على إغلاقه مجدداً متى شاءت، بما يجعل مجرد التلويح بهذا الخيار كافياً لردع شركات الشحن والتأمين البحري وخلق اضطراب اقتصادي فعلي دون أن تتحمل طهران أي تكلفة مباشرة لذلك. والأخطر من ذلك أن هذا المنطق التهديدي قابل للتمدد الأفقي إلى نقاط اختناق أخرى متصلة وظيفياً بمضيق هرمز؛ فحلفاء إيران من الحوثيين في اليمن يمتلكون القدرة على تكرار النموذج نفسه في مضيق باب المندب، الذي يشكل المعبر الجنوبي لقناة السويس وأحد الطرق البديلة المحدودة لتفادي هرمز، بما يهدد، في حال تزامن إغلاق المضيقين معاً، بتحويل أزمة إقليمية محتواة إلى انسداد شامل لشبكة الممرات البحرية العالمية المتشابكة. وهو ما يؤكد أن الثغرات القانونية التي تحوّلت إلى أداة "Lawfare" في هرمز ليست أزمة معزولة في ممر واحد، بل نموذج قابل للاستنساخ في كل نقطة اختناق بحري تتقاسم معه نفس الهشاشة القانونية والجغرافية.[3]

المطلب الثاني: مضيق هرمز ومسار الانتقال من الأحادية القطبية إلى التعددية القطبية

[1] – ستيفن بلاكويل، "القانون الدولي للبحار، ومضيق هرمز، والأمن الإقليمي"، معهد ريدان للأمن والدفاع، 1 أكتوبر 2025، تاريخ الاطّلاع 23 يونيو 2026، https://rsdi.ae/ar/publications/the-international-law-of-the-sea-the-straits-of-hormuz-and-regional-security.

[2] – "The Strait of Hormuz, Shipping, and Law," Chatham House, April 16, 2026. https://www.chathamhouse.org/2026/04/strait-hormuz-shipping-and-law

[3] – "The Next Strait of Hormuz Crisis Could Be Even Worse," Chatham House, June 19, 2026, accessed June 24, 2026, https://www.chathamhouse.org/2026/06/next-strait-hormuz-crisis-could-be-even-worse .

يشكل مضيق هرمز أحد أبرز المؤشرات على التحول التدريجي الذي يشهده النظام الدولي من هيمنة أحادية إلى بنية أكثر تعدداً في مراكز القوة والتأثير. فبينما ارتبط أمن هذا الممر البحري لعقود طويلة بالدور الأمريكي بوصفه الضامن الرئيسي لاستقرار الملاحة الدولية، تكشف التطورات الراهنة عن صعود قوى قادرة على التأثير في القرارات الاستراتيجية المتعلقة بالمضيق وعرقلة المبادرات الأحادية المرتبطة به. ومن ثم، أصبح التنافس حول مضيق هرمز يعكس بصورة متزايدة ديناميات إعادة توزيع النفوذ داخل النظام الدولي أكثر مما يعكس مجرد تنافس على أمن الطاقة أو حرية الملاحة.

في السابع من أبريل 2026، أسقطت روسيا والصين معاً، بحق النقض المزدوج، مشروع قرار بحرياً كان يسعى إلى تفويض دولي لتأمين الملاحة في مضيق هرمز، بدعوى أنه ينحاز ضد إيران ويأتي في توقيت غير مناسب بعد تهديدات أمريكية وُصفت بأنها تهدد «استمرار حضارة بأكملها». وهذه الواقعة المفردة، التي قد تبدو في ظاهرها حادثة دبلوماسية عابرة ضمن وقائع أزمة ممتدة، تحمل في طياتها مؤشراً تشخيصياً دقيقاً على طبيعة التحول البنيوي الذي يعيشه النظام الدولي؛ فأكثر نقاط الاختناق البحرية حيوية في العالم لم يعد بإمكان أي قوة، بما في ذلك الولايات المتحدة وحلفاؤها الخليجيون، أن تحسم مصيره الأمني دون المرور عبر بوابة التوافق مع موسكو وبكين. ولم يكن هذا الفيتو حادثة معزولة، بل استدعى تفعيل آلية الجمعية العامة للأمم المتحدة الخاصة بمناقشة استخدام حق النقض، التي اعتمدتها الجمعية في أبريل 2022، حيث دعت رئيستها الدول الأعضاء إلى تقديم حلول عملية بعد أن «كشفت الأزمة عن تقاطع عدة خطوط صدع متراكمة وطويلة الأمد» تتجاوز حدود المضيق ذاته.

وإذا كان الفيتو الروسي—الصيني قد عكس تحوّلاً في موازين القرار السياسي والمؤسساتي داخل النظام الدولي، فإن أسواق الطاقة بدورها تكشف عن تحولات موازية في مراكز الاستفادة الاقتصادية المرتبطة بأزمات مضيق هرمز.

ولا يقتصر أثر هذا التحول على مستوى التفاعلات الدبلوماسية والمؤسساتية، بل يمتد إلى البنية الاقتصادية العالمية، حيث تكشف أسواق الطاقة عن إعادة توزيع موازية لمراكز النفوذ والاستفادة. فبحسب تحليل أجرته صحيفة «نيويورك تايمز» لحركة صادرات النفط ومشتقاته بين بداية الحرب و8 مايو 2026 مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق، تبيّن أن المستفيدين الأكبر من اضطراب الأسواق كانا الولايات المتحدة، بزيادة في عائدات الصادرات قاربت 50 مليار دولار، وروسيا، بزيادة تجاوزت 15 مليار دولار مع استقرار نسبي في حجم صادراتها، في حين سجلت معظم دول الخليج العربي تراجعاً في صادراتها، باستثناء الدول التي تمكنت من تجاوز عنق الزجاجة في المضيق عبر مسارات بديلة كالسعودية وعُمان.[1]

وقد تعمّق هذا التحول لصالح موسكو وبكين عبر مسار موازٍ في سوق الغاز الطبيعي المسال؛ إذ أظهرت بيانات تتبع الشحن أن الاتحاد الأوروبي استورد، بين يناير وأبريل 2026 فقط، ما يقارب 91 شحنة من مشروع «يامال» الروسي للغاز الطبيعي المسال، أي ما يمثل نحو 98% من إجمالي صادرات المشروع خلال تلك الفترة، بقيمة تجاوزت ثلاث مليارات جنيه إسترليني، في مفارقة لافتة تعكس تجدّد اعتماد أوروبا على الغاز الروسي بفعل تداعيات أزمة هرمز، رغم الجهود المعلنة لتقليص هذا الاعتماد منذ اندلاع الحرب في أوكرانيا. وقد لخّص بعض المحللين هذا المسار التراكمي في ثلاث مراحل مترابطة: تعزيز الترابط

[1] - "Iran War Oil Trade," The New York Times, June 16, 2026, accessed June 24, 2026, https://www.nytimes.com/2026/06/16/business/economy/iran-war-oil-trade.html.

الروسي– الصيني عبر خطوط الطاقة والتسويات المالية المقومة باليوان، ثم تكثيف توجه إيران شرقاً نحو السوق الصينية بشروط تفضيلية، وأخيراً تبلور بنية ثلاثية تجمع موسكو وبكين وطهران في إطار إعادة تنظيم تدفقات الطاقة العالمية.

بيد أن القراءة الأكثر إثارة للجدل في هذا المسار لا تتعلق بمكاسب الخصوم التقليديين للهيمنة الأمريكية، بل بإعادة تأويل سلوك واشنطن نفسها. فبعض التحليلات الاستراتيجية الحديثة تطرح فرضية مفادها أن ما يبدو، في ظاهره، تراجعاً أمريكياً عن دورها التاريخي كضامن وحيد لأمن المضيق، ليس بالضرورة مؤشراً على الانكفاء أو الضعف، بل قد يعكس إعادة هندسة متعمدة لكيفية ممارسة الهيمنة في سياق دولي أكثر تعددية. ووفقاً لهذه القراءة، استفادت الولايات المتحدة من تحولها إلى مصدر صافٍ للطاقة لكي تنقل جزءاً من أعباء تأمين المضيق وتكاليف عدم الاستقرار إلى القوى الأكثر اعتماداً عليه، وعلى رأسها الصين، التي يمر عبره جزء كبير من وارداتها النفطية، في حين يبقى الاقتصاد الأمريكي أقل تعرضاً للصدمات المباشرة. ومن ثم، تصبح «الاستقلالية الاستراتيجية» الأمريكية أداة لإعادة توزيع التكاليف على الخصوم أكثر منها تخلياً فعلياً عن النفوذ.

غير أن هذه الفرضية، رغم وجاهتها التحليلية، تطرح سؤالاً أعمق يتجاوز الثنائية التقليدية بين الهيمنة والتراجع: هل يكفي تعدد مراكز التأثير الفعلي – ممثلة في موسكو وبكين وطهران – للقول إن النظام الدولي أصبح متعدد الأقطاب؟ أم أن استمرار قدرة الولايات المتحدة على توجيه مسارات الأزمة وإعادة توزيع تكاليفها يعني أن الهيمنة الأمريكية لم تتراجع بقدر ما أعادت تشكيل أدواتها وأساليب ممارستها؟

ولعل الإجابة الأقرب إلى الدقة المنهجية تتمثل في أن هذين المستويين لا يتناقضان، بل يتكاملان في رسم صورة أكثر تعقيداً من أي حسم نهائي لصالح أحد الطرفين. فحق النقض الروسي–الصيني يعكس تعدداً فعلياً في مراكز القرار المؤسسي، وإعادة توزيع تدفقات الطاقة تكشف تعدداً متزايداً في مراكز الاستفادة الاقتصادية، في حين تؤكد القدرة الأمريكية على إعادة توجيه التكاليف أن هذه التعددية لا تعني بالضرورة تكافؤاً كاملاً في موازين القوة. ومن ثم، فإن التحول الجاري لا يتمثل في انتقال مباشر من الأحادية إلى التعددية، بل في إعادة تعريف طبيعة المنافسة ذاتها؛ من صراع حول «من يمتلك القرار النهائي» إلى صراع حول «من يتحمل التكلفة الأقل» داخل نظام تتعدد فيه مراكز التأثير دون أن تتساوى بالضرورة في القدرة على توجيه النتائج.

وبذلك، لا تمثل أزمة مضيق هرمز مجرد نزاع حول أمن ممر بحري استراتيجي، بل تشكل مختبراً عملياً لرصد الكيفية التي يعاد بها تشكيل النظام الدولي المعاصر. فهي تكشف عن تراجع القدرة على الانفراد بصنع القرار الدولي، وعن صعود قوى قادرة على تعطيل المبادرات وفرض حساباتها الخاصة، دون أن يعني ذلك بالضرورة نهاية النفوذ الأمريكي أو حلول نظام متعدد الأقطاب مكتمل الأركان. ومن ثم، فإن مضيق هرمز يغدو مرآةً دقيقة لمرحلة انتقالية مفتوحة، تتعايش فيها بقايا الأحادية مع مظاهر التعددية الصاعدة، وتتقاسم فيها قوى متعددة أدوار الضغط والاستفادة وإعادة التموضع، في انتظار ما ستسفر عنه التحولات الجارية في موازين القوة العالمية.

ولا تكتمل قراءة هذا التحول البنيوي دون استحضار موقع الفاعلين الإقليميين من دول الخليج العربي ضمن هذه المعادلة المتعددة الأقطاب؛ فعلى عكس ما قد يُفترض من انحياز تلقائي لهذه الدول إلى الموقف الأمريكي بدافع التحالف التاريخي معه، تكشف بعض القراءات التحليلية أن مشاركة دول كالسعودية وقطر والإمارات في هندسة الوساطة بين واشنطن وطهران لم تكن

انسجاماً مع الخطاب الثوري الإيراني، بل نابعة من عقيدة أمنية براغماتية تسعى أساساً إلى حماية الاستقرار الإقليمي وصون البنية التحتية النفطية والاستثمارات من تقلبات السياسة الأمريكية نفسها أو من مغامرات قوى إقليمية أخرى. وهذا يعني أن دول الخليج، في خضم هذا التنافس الثلاثي الكبير، لا تتحرك بوصفها أتباعاً سلبيين لأحد المعسكرين، بل بوصفها فاعلاً وسيطاً يحمل حسابات مصلحية خاصة به، يسعى إلى الحدّ من مخاطر التصعيد الشامل بصرف النظر عن مآلات التنافس بين القوى الكبرى الثلاث، بما يضيف طبقة إضافية من التعقيد إلى صورة "التعددية القطبية" التي تتشكل حول هذا المضيق، حيث لا يقتصر الفعل التأثيري على واشنطن وبكين وموسكو فقط، بل يمتد ليشمل فاعلين إقليميين يمتلكون أوراق ضغط وتأثير خاصة بهم في عملية صياغة الترتيبات الأمنية النهائية للمضيق.[1]

- **النتائج ومناقشتها**

يتيح المسار التحليلي الذي اعتمده هذا البحث، من التأسيس النظري لمنطق الندرة الموضعية إلى التحليل التطبيقي للثغرات القانونية ومسار التعددية القطبية، الوقوف على مجموعة من النتائج التي تستجيب بصورة مباشرة للإشكالية المحورية والأسئلة الفرعية المتفرعة عنها، وتفتح في الوقت ذاته باب المساءلة النقدية لمضمون الفرضية الأصلية للدراسة:

فعلى مستوى السؤال الفرعي الأول المتعلق بالآليات القانونية والعملية التي توظفها القوى الكبرى لفرض حضورها دون الانزلاق إلى مواجهة مباشرة، تؤكد معطيات البحث أن هذه الآليات لا تنحصر في الأداة العسكرية الكلاسيكية، بل تتأسس بالدرجة الأولى على استثمار غموض مصدر الإلزام القانوني نفسه؛ فغياب تصديق الفاعلين الرئيسيين (إيران والولايات المتحدة) على اتفاقية 1982، وتباين التحفظات التفسيرية لدولة ثالثة كعُمان، لا يطرح إشكالاً هامشياً في تطبيق النص، بل يفتح الباب لكل طرف لانتقاء التأويل الذي يخدم مصلحته الراهنة دون أن يضطر إلى الاعتراف الصريح بانتهاك القانون الدولي. وبهذا المعنى، فإن الإجابة عن هذا السؤال الفرعي تتجاوز فرضية "الثغرة الفنية العابرة" نحو تأكيد أن الغموض القانوني بنية ثابتة قابلة للاستثمار المتكرر، لا عارضاً ظرفياً يمكن تجاوزه بترتيب أمني مؤقت.

وفيما يتعلق بالسؤال الفرعي الثاني حول قدرة النظام القانوني الدولي على ضبط هذه التفاعلات المتصاعدة، تكشف نتائج البحث عن إجابة مزدوجة الدلالة: فمن جهة، لم تنهر منظومة قانون البحار كلياً، بل ظلت الأطراف المتنازعة تتحرك ضمن مرجعيتها الاسمية، حريصة على تجنب الخروج الصريح عنها؛ ومن جهة أخرى، فإن هذا التمسك الشكلي بالنص القانوني لم يحل دون إفراغه من فعاليته العملية، عبر ممارسات تقنية وإجرائية (التفتيش البيئي، التشويش الملاحي، الاحتجاز المؤقت) لا ترتقي إلى انتهاك صريح، لكنها تحقق نفس الأثر الاستراتيجي الذي كان يُفترض أن يحول القانون دونه. وهذا يقود إلى نتيجة منهجية مهمة: فعالية القانون الدولي في نقاط الاختناق البحرية لا تُقاس فقط بوجوده النظري، بل بمدى قدرة الفاعلين الأضعف نسبياً على تطويعه إلى أداة ضغط، وهي قدرة تبدو، في حالة مضيق هرمز، أعلى مما توقعته الافتراضات الكلاسيكية حول هيمنة القوى البحرية الكبرى على تفسير النص القانوني وتطبيقه.

---

[1]-"إدارة الفوضى في هرمز عبر غموض توافقي"، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية (رصانة)، تاريخ الاطّلاع: 25 يونيو 2026، https://rasanah-iiis.org/إدارة-الفوضى-في-هرمز-عبر-غموض-توافقي/

أما السؤال الفرعي الثالث المتعلق بانعكاسات هذا التنافس على أمن الطاقة العالمي واستقرار سلاسل الإمداد، فقد تجاوزت وقائع أزمة 2026 حدود الفرضية الأولية للبحث ذاتها؛ فالدراسة انطلقت من افتراض استمرار "الغموض الاستراتيجي المحسوب" دون إغلاق فعلي للمضيق، بيد أن التطورات الميدانية أفضت إلى إغلاق فعلي مؤقت، وانهيار شبه كامل لحركة الناقلات، وارتفاع حاد في أسعار النفط تجاوز كل التوقعات المعتمدة في الفرضية الأصلية. وهذا التجاوز، بدل أن يُقرأ كإخلال بصحة الفرضية، يؤكدها من زاوية أعمق: فإذا كان البحث قد افترض أن الندرة الموضعية تكفي لتوليد ضغط استراتيجي دون حاجة إلى إغلاق فعلي، فإن وقوع الإغلاق الفعلي نفسه يكشف أن منطق الندرة هذا قابل للتصعيد إلى ذروته القصوى متى توفرت الدوافع السياسية لذلك، بما يرفع من احتمالية تكرار هذا السيناريو في نقاط اختناق أخرى مشابهة، كما أشارت بعض القراءات إلى إمكانية تمدده نحو مضيق باب المندب.

وعلى مستوى الإشكالية المحورية نفسها، يخلص البحث إلى أن التنافس على مضيق هرمز يعكس فعلاً تحولاً جارياً من الأحادية القطبية نحو تعددية قطبية، لكنه تحول من نوع خاص يستوجب تدقيقاً مفاهيمياً دون التسرع في الحسم الكامل لصالح أي من حدّي الثنائية. فمن جهة، تؤكد وقائع البحث (الفيتو الروسي–الصيني المزدوج في مجلس الأمن، إعادة توزيع عائدات الصادرات النفطية لصالح موسكو، وتعمق الاعتماد الأوروبي على الغاز الروسي عبر مسار يامال) أن مراكز التأثير الفعلي في النظام الدولي قد تعددت بصورة قابلة للقياس، لا مجرد تعدد خطابي أو دبلوماسي. ومن جهة أخرى، فإن استمرار قدرة الولايات المتحدة على إعادة توزيع تكاليف عدم الاستقرار نحو الصين، عبر استثمار تحولها إلى مصدّر صافٍ للطاقة، يكشف أن هذه التعددية لا تعني تكافؤاً فعلياً في موازين القوة. وبذلك، فإن الفرضية الأصلية للبحث، التي اعتبرت مضيق هرمز "فضاءً لإعادة إنتاج موازين القوة الدولية"، تتأكد جزئياً لا كلياً: فالمضيق لم يُنتج تعددية قطبية مكتملة الأركان، بل أنتج، بدقة أكبر، انتقالاً في طبيعة المنافسة ذاتها من صراع على "من يملك القرار النهائي" إلى صراع على "من يتحمل التكلفة الأقل"، وهي نتيجة أكثر تركيباً من الصياغة الثنائية (أحادية/تعددية) التي صيغت بها الإشكالية في بداية البحث.

ويضيف البحث إلى هذه النتيجة المركزية ملاحظة لم تكن حاضرة بصراحة في الفرضية الأولية، تتعلق بدور الفاعلين الإقليميين، وعلى رأسهم دول الخليج العربي؛ فهؤلاء الفاعلون لم يظهروا، في تفاعلهم مع أزمة 2026، بوصفهم تابعين سلبيين لأحد المعسكرين الكبرى، بل بوصفهم وسطاء يحملون حسابات مصلحية مستقلة تركز على حماية استقرارهم الذاتي بصرف النظر عن مآلات التنافس الأكبر. وهذا يشير إلى أن صورة "التعددية القطبية" الناشئة حول مضيق هرمز أكثر تعقيداً من ثلاثية القوى الكبرى المفترضة أصلاً في عنوان البحث، وتستدعي توسيع إطار التحليل في أي بحث لاحق ليشمل هامش الفعل المتزايد للفاعلين الإقليميين المتوسطين.

ولا تخلو هذه النتائج، مع ذلك، من حدود منهجية ينبغي الإقرار بها بصراحة؛ فالبحث استند، في تتبعه للوقائع الأحدث (الفيتو الأممي، مفاوضات بورغنشتوك، تطورات أسواق الطاقة)، إلى مصادر صحفية وتحليلية لحظية أكثر من اعتماده على دراسات أكاديمية محكّمة بعد، وذلك بحكم حداثة الأحداث المعالجة وتزامن كتابة البحث مع تطورها الفعلي. وهذا يجعل

بعض النتائج المرتبطة تحديداً بمآلات المسار التفاوضي (خريطة الطريق الستينية، خط الاتصال المباشر) ذات صلاحية مؤقتة، مرتبطة بلحظة بحثية محددة، قابلة لإعادة التقييم في ضوء أي تطورات لاحقة قد تُغيّر مسار الأزمة جذرياً، إيجاباً أو تصعيداً.

وفي المحصلة، يخلص البحث إلى أن مضيق هرمز يمثل مختبراً جيوسياسي وقانونياً دقيقاً لفهم التحولات الجارية في النظام الدولي، حيث تتقاطع اعتبارات الأمن البحري وأمن الطاقة مع رهانات إعادة توزيع القوة العالمية، في سياق انتقالي تتراجع فيه القدرة على الانفراد بالقرار الدولي، دون أن يحسم ذلك التراجع بعد لصالح بنية تعددية مكتملة الأركان، بل يفتح المجال أمام أنماط أكثر تركيباً وتعقيداً من التنافس والتأثير المتبادل بين فاعلين دوليين وإقليميين متعددين.

وإجمالا، فقد انطلق هذا البحث من تساؤل محوري حول مدى تعبير التنافس الدائر على مضيق هرمز عن تحول النظام الدولي من الأحادية القطبية إلى نظام متعدد الأقطاب، قائم على إعادة توزيع النفوذ عبر التحكم في نقاط الاختناق البحرية. وقد سعى البحث، عبر مساره التحليلي الممتد من التأسيس النظري إلى التطبيق الميداني، إلى تفكيك هذا التساؤل من خلال مبحثين متكاملين: تناول أولهما الإطار النظري والجيوستراتيجي الذي يفسر القيمة الاستثنائية لهذا الممر، انطلاقاً من منطق الندرة الموضعية الذي يحوّل الضيق الجغرافي إلى مصدر مستقل للقوة السياسية، وتناول ثانيهما التجليات التطبيقية لهذا التنافس بين القوى الأمريكية والصينية والروسية، عبر مستويين متلازمين: الثغرات القانونية التي تحوّلت إلى أداة لإدارة الصراع الهجين، والحصيلة البنيوية لهذا التنافس على مستوى إعادة تشكيل النظام الدولي.

وقد توصل البحث، من خلال هذا المسار، إلى أن الفرضية المركزية التي انطلق منها تتأكد بصورة جزئية لا كلية؛ فمضيق هرمز لم يعد بالفعل مجرد ممر بحري وظيفي لتدفقات الطاقة، بل تحول إلى فضاء فعلي لإعادة إنتاج موازين القوة الدولية، كما تشهد على ذلك وقائع متعددة القياس: من الفيتو الروسي–الصيني المزدوج في مجلس الأمن، إلى إعادة توزيع عائدات الصادرات النفطية والغازية لصالح موسكو وبكين، إلى تعمق الاعتماد الأوروبي على الغاز الروسي رغم محاولات الانعتاق منه. بيد أن هذا التحول لم يفضِ إلى تعددية قطبية مكتملة الأركان تقوم على تكافؤ فعلي بين القوى الثلاث، بل أفضى إلى نمط أكثر تركيباً من المنافسة، تحتفظ فيه الولايات المتحدة بقدرة لافتة على إعادة توزيع تكاليف عدم الاستقرار نحو خصومها، بما يحوّل طبيعة الصراع من مواجهة حول "من يملك القرار النهائي" إلى مواجهة حول "من يتحمل التكلفة الأقل" ضمن نظام تتعدد فيه مراكز التأثير دون أن تتساوى بالضرورة في قدرتها على توجيه النتائج.

كما كشف البحث أن هذا التحول البنيوي لا يمكن فهمه بصورة مكتملة دون استحضار البعد القانوني الذي يُترجم من خلاله التنافس الجيوسياسي إلى ممارسات ميدانية ملموسة؛ فغياب التصديق المتبادل على اتفاقية 1982 من قبل الفاعلين الرئيسيين، وتعدد التأويلات المتنازعة لمفهومي المرور البريء والمرور العابر، حوّلا النص القانوني من إطار محايد لتنظيم السلوك الدولي إلى ساحة تنازع استراتيجي تُدار فيها القوة بالتأويل والانتقاء، لا بالمواجهة العسكرية المباشرة وحدها. وقد أضاف البحث إلى هذه القراءة بعداً لم يكن حاضراً بصراحة في صياغته الأولية، يتعلق بدور الفاعلين الإقليميين، وعلى رأسهم دول الخليج العربي، الذين ظهروا بوصفهم وسطاء يحملون حسابات مصلحية مستقلة، لا تابعين سلبيين لأحد المعسكرين الكبرى، بما يضيف طبقة إضافية من التعقيد إلى صورة التعددية القطبية الناشئة حول هذا الممر الحيوي.

وعلى الرغم من هذه النتائج، يبقى هذا البحث مقيداً بحدود منهجية ينبغي الإقرار بها بوضوح، أهمها الطابع المتحرك والمتجدد للأحداث المعالجة، التي تزامنت كتابة البحث مع تطورها الفعلي، وما استدعاه ذلك من اعتماد جزئي على مصادر صحفية وتحليلية لحظية إلى جانب الأدبيات الأكاديمية المحكّمة. وهو ما يجعل بعض النتائج المرتبطة بمآلات المسار التفاوضي الراهن ذات صلاحية مؤقتة، قابلة لإعادة التقييم في ضوء ما ستكشفه التطورات اللاحقة.

ومن هذا المنطلق، يفتح هذا البحث المجال أمام عدد من الآفاق البحثية المستقبلية التي يمكن أن تستكمل أو تعمّق ما تم التوصل إليه. فيمكن لبحوث لاحقة أن تتناول بالتفصيل أثر إعادة تشكيل اتفاقية 1982 أو محاولات تطويرها التفسيرية في ضوء تراكم سوابق "الحرب القانونية" التي شهدها مضيق هرمز، باعتبارها مادة خصبة لإعادة النظر في فعالية القانون الدولي للبحار أمام تحديات النزاعات الهجينة المعاصرة.

كما يمكن لدراسات مقارنة أن تستثمر منطق الندرة الموضعية المعتمد في هذا البحث لتحليل نقاط اختناق بحرية أخرى، وعلى رأسها مضيق باب المندب الذي أشارت بعض القراءات إلى احتمال تمدد منطق هرمز إليه، بما يتيح اختبار قابلية النموذج التحليلي المعتمد هنا للتعميم على سياقات جغرافية مغايرة. وأخيراً، يبقى الدور المتنامي للفاعلين الإقليميين المتوسطين، وفي مقدمتهم دول الخليج العربي، موضوعاً جديراً بمزيد من البحث المستقل، بما يتجاوز اختزالهم في موقع التابع أو المتلقي لتفاعلات القوى الكبرى، نحو فهم أعمق لهامش المبادرة والوساطة الذي بدأوا يحتلونه ضمن بنية النظام الدولي في طور إعادة التشكل.

خاتمة:

لقد سعت هذه الدراسة إلى تحليل المكانة الجيوسياسية لمضيق هرمز في ظل التنافس الأمريكي–الصيني–الروسي، من خلال الجمع بين المقاربة القانونية والتحليل الجيوسياسي، انطلاقًا من فرضية مفادها أن المضيق لم يعد مجرد ممر بحري لتدفقات الطاقة العالمية، بل أصبح فضاءً لإعادة تشكيل موازين القوة داخل النظام الدولي. وقد بينت نتائج البحث أن القيمة الاستراتيجية للمضيق لا تستند فقط إلى موقعه الجغرافي أو أهميته الاقتصادية، وإنما إلى قدرته على تحويل الندرة المكانية إلى أداة للردع والتأثير السياسي، بما يجعل التحكم في نقاط الاختناق البحرية أحد أبرز مظاهر التحولات التي يشهدها النظام الدولي المعاصر.

كما أظهرت الدراسة أن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، رغم استمرارها بوصفها الإطار القانوني الناظم للملاحة الدولية، تواجه تحديات متزايدة ناجمة عن تعدد التأويلات القانونية وتوظيفها في إطار ما يعرف بالحرب القانونية (Lawfare)، الأمر الذي يبرز اتساع الفجوة بين القواعد القانونية المجردة والممارسات الاستراتيجية للقوى الكبرى. وفي هذا السياق، كشفت أزمة مضيق هرمز خلال عام 2026 أن إدارة الصراع لم تعد تعتمد على المواجهة العسكرية المباشرة بقدر اعتمادها على توظيف الأدوات القانونية والاقتصادية والدبلوماسية في إطار تنافس متعدد الأبعاد.

وتتمثل القيمة العلمية لهذه الدراسة في تقديم قراءة تكاملية تربط بين القانون الدولي للبحار، ونظريات الجيوبوليتيك الكلاسيكية، والتحولات الراهنة في بنية النظام الدولي، بما يسمح بإعادة تفسير مضيق هرمز ليس باعتباره حالة إقليمية معزولة، وإنما نموذجًا تحليليًا لفهم الكيفية التي تسهم بها نقاط الاختناق البحرية في إعادة توزيع النفوذ بين القوى الكبرى خلال المرحلة الانتقالية من الأحادية القطبية إلى التعددية القطبية.

وأخيرًا، تفتح هذه الدراسة آفاقًا بحثية يمكن تطويرها مستقبلًا من خلال إجراء دراسات مقارنة بين مضيق هرمز وغيره من نقاط الاختناق البحرية، مثل مضيق باب المندب ومضيق ملقا وقناة السويس، وتحليل أثر التحولات التكنولوجية في مجالات الأمن السيبراني والذكاء الاصطناعي والمركبات البحرية غير المأهولة على مستقبل أمن الممرات البحرية الدولية، فضلًا عن دراسة انعكاسات التنافس على هذه الممرات في ضوء تطور مفهوم السيادة البحرية وإعادة تشكيل قواعد الحوكمة العالمية.

لائحة المراجع:

❖ **المراجع بالعربية**

- كرار عباس متعب فرج، "الأبعاد الاستراتيجية للتأثير الدولي لمضيق هرمز: دراسة مستقبلية"، مجلة دراسات إقليمية، المجلد 15، العدد 48، نيسان 2021.
- مُحَمَّد السيد سليم، نظريات العلاقات الدولية، القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، 2009.
- "إدارة الفوضى في هرمز عبر غموض توافقي." المعهد الدولي للدراسات الإيرانية (رصانة). https://rasanah-iiis.org/إدارة-الفوضى-في-هرمز-عبر-غموض-توافقي/.
- "فخ ثوسيديدس بين واشنطن وبكين: إدارة التنافس لإنهاء الصراع." اليوم السابع، 2 يونيو 2026. https://www.youm7.com/story/2026/6/2/فخ-ثوسيديدس-بين-واشنطن-وبكين-إدارة-التنافس-لإنهاء-الصراع-7433161/2.
- ستيفن بلاكويل، "القانون الدولي للبحار، ومضيق هرمز، والأمن الإقليمي"، معهد ربدان للأمن والدفاع، 1 أكتوبر 2025، https://rsdi.ae/ar/publications/the-international-law-of-the-sea-the-straits-of-hormuz-and-regional-security.

❖ **المراجع الأجنبية**

- "After Hormuz, All Eyes on the Strait of Malacca." Modern Diplomacy, April 24, 2026. https://moderndiplomacy.eu/2026/04/24/after-hormuz-all-eyes-on-the-strait-of-malacca./
- Brzezinski, Zbigniew. The Grand Chessboard: American Primacy and Its Geostrategic Imperatives. New York : Basic Books, 1997.
- Council on Foreign Relations. The Strait of Hormuz: A U.S.-Iran Maritime Flash Point. June 2026.

- International Energy Agency (IEA). Strait of Hormuz, Oil Security and Emergency Response Reports. 2025.
- "Iran War Oil Trade." The New York Times, June 16, 2026. Accessed June 24, 2026. https://www.nytimes.com/2026/06/16/business/economy/iran-war-oil-trade.html .
- Mackinder, Halford John. "The Geographical Pivot of History." The Geographical Journal 23, no. 4 (April 1904): 421–437.
- Mahan, Alfred Thayer. The Influence of Sea Power upon History, 1660–1783. Boston : Little, Brown and Company, 1890.
- Ravid, Barak. "Iran Closing Strait of Hormuz over Israeli Attacks on Lebanon." Axios, June 20, 2026. Accessed June 23, 2026. https://www.axios.com/2026/06/20/iran-strait-hormuz-closed-israel-lebanon.
- Sigit, and Alexander Texas Meresin. "China's Geopolitical Strategy in the Strait of Hormuz." Chinese Journal of International Review 2, no. 2 (December 2020). https://doi.org/10.1142/S2630531320500092.
- Sloan, Geoffrey. "Sir Halford Mackinder: The Heartland Theory Then and Now." Journal of Strategic Studies 22, no. 2–3 (1999): 15–38.
- Sofiane, Rimouche. "The Strait of Hormuz: A Study in Geopolitical Rivalry and International Law." Legal and Political Research 11, no. 1 (June 2026): 490–510.
- Sumida, Jon Tetsuro. Inventing Grand Strategy and Teaching Command: The Classic Works of Alfred Thayer Mahan Reconsidered. Washington, D.C. : Woodrow Wilson Center Press, 1997.
- "The Next Strait of Hormuz Crisis Could Be Even Worse." Chatham House, June 19, 2026. Accessed June 24, 2026. https://www.chathamhouse.org/2026/06/next-strait-hormuz-crisis-could-be-even-worse.

"The Strait of Hormuz, Shipping, and Law." Chatham House, April 16, 2026. https://www.chathamhouse.org/2026/04/strait-hormuz-shipping-and-law .